م.ع. الاجتماعية والإنسانية. المجلد (24) العدد (1) يونيو 2026م
مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية
https://lafsrj.lafsrj.ly/index.php/JHSS/ar/index

ديناميكية العلاقة بين ترشيد الدعم والأمن الغذائي في ليبيا: تحليل قياسي من منظور اقتصادي محاسبي للفترة 1970-2024

أبوبكر محمد الرباع*، أمينة صالح أبوسلامة

الهيئة الليبية للبحث العلمي- طرابلس - ليبيا

بيانات البحث

استقبل: 2026/04/09
قبل للنشر: 2026/05/26
نشر الكترونيا: 2026/06/30

الكلمات المفتاحية:
الأمن الغذائي
ترشيد الدعم
التكاملي المشترك
أنموذج تصحيح الخطأ المتجهي.
سعر الصرف

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة الديناميكية بين ترشيد الدعم الحكومي والأمن الغذائي في ليبيا خلال الفترة (1970–2024)، في إطار تكاملي يجمع بين المنظورين الاقتصادي والمحاسبي. وتعالج الدراسة فجوة بحثية تتعلق بندرة الدراسات القياسية التي تربط بين سياسات الدعم، ونتائج الأمن، الغذائي في الاقتصاد الليبي، خاصة في ظل التقلبات الحادة في أسعار الغذاء العالمية، وعدم الاستقرار الاقتصادي. اعتمدت الدراسة على المنهج التكاملي المشترك باستخدام اختبار *Johansen* وأنموذج تصحيح الخطأ (*VECM*)، بعد التحقق من استقراريه السلاسل الزمنية باستخدام اختباري *ADF* و *Phillips-Perron*، حيث تبين أن جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى I(1). وأظهرت النتائج وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات، حيث كان لترشيد الدعم أثر إيجابي معنوي على الأمن الغذائي، في حين كان لأسعار الغذاء العالمية والتضخم أثر سلبي. كما بينت نتائج أنموذج تصحيح الخطأ وجود آلية تصحيح تدريجية نحو التوازن بسرعة بلغت نحو 8.7% سنويًا، مما يعكس بطء استجابة النظام الاقتصادي للصدمات. ومن المنظور المحاسبي، تم تفسير العلاقة في إطار موازنة غذائية وطنية تربط بين الموارد والاستخدامات، بما يعزز فهم كفاءة تخصيص الإنفاق العام. وتوصي الدراسة بضرورة إعادة هيكلة منظومة الدعم من خلال تبني نظام دعم مزدوج يجمع بين الدعم النقدي الموجه والدعم السلعي الذكي، مع تعزيز الرقابة المحاسبية وإنشاء مخزون استراتيجي للحد من آثار تقلبات الأسعار العالمية، بما يسهم في تحقيق أمن غذائي مستدام في ليبيا...

The Dynamics of the Relationship Between Subsidy Rationalization and Food Security in Libya: An Econometric Analysis from an Economic-Accounting Perspective (1970–2024)

Abu Bakr Muhammad Al-Raba*, Amina Saleh Abu Salama

Libyan Authority for Scientific Research, Tripoli - Libya.

Abstract: This study aims to examine the dynamic relationship between government subsidy rationalization and food security in Libya over the period 1970–2024, within an integrated framework combining economic and accounting perspectives. It addresses a key research gap related to the limited empirical evidence linking subsidy policies to food security outcomes in the Libyan context, particularly under global food price volatility and economic instability.The study employs the Johansen cointegration approach and the Vector Error Correction Model (VECM), following unit root tests (ADF and Phillips–Perron), which confirm that all variables are

*المؤلف المراسل alrbaa79@yahoo.com

حقوق النشر© 2026 للمؤلف (المؤلفين). هذه المقالة متاحة للجميع بنظام الوصول المفتوح بموجب شروط رخصة المشاع الإبداعي بنسبة المؤلف 4.0 الدولية ((CC BY 4.0.
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

integrated of order one I (1). The findings reveal the existence of a long-run equilibrium relationship, where subsidy rationalization has a significant positive impact on food security, while global food prices and inflation exert negative effects. The error correction term indicates a slow adjustment speed of approximately 8.7% annually, reflecting wea responsiveness to short-term shocks. From an accounting perspective, the relationship is interpreted through a national food balance framework linking resources and uses, enhancing the understanding of public expenditure efficiency. The study recommends restructuring the subsidy system by adopting a hybrid approach combining targeted cash transfers and smart in-kind subsidies, alongside strengthening accounting oversight and establishing strategic reserves to mitigate global price shocks and ensure sustainable food security in Libya

Keywords: Food Security, Subsidy Rationalization, Cointegration, Vector Error Correction Model (VECM), Exchange Rate.

المقدمة

تُعد قضية الأمن الغذائي من أبرز التحديات الاقتصادية والاجتماعية، في ظل تقلبات الأسعار والضغوط الاقتصادية المتزايدة. وقد انعكست هذه التحديات بشكل مباشر على كفاءة سياسات الدعم الحكومي، لا سيما الدعم الغذائي، الذي يمثل أداة رئيسة؛ لحماية الفئات الهشة؛ ولضمان الحد الأدنى من الاستهلاك الغذائي لهم. وعلى الرغم من أهمية هذا الدور، فإن ضعف كفاءة آليات التوزيع وارتفاع مستويات الهدر والتسرب أدى إلى بروز اختلالات هيكلية في منظومة الدعم، مما يستدعي إعادة تقييم سياساته بما يتوافق مع أهداف الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وتعددت الدراسات التي تناولت الدعم الغذائي، إلا أن معظمها ركز على الجوانب الوصفية أو المالية، دون تحليل قياسي معمق الذي يوضح طبيعة العلاقة الديناميكية بين ترشيد الدعم ومستوى الأمن الغذائي، في ليبيا.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتحليل العلاقة بين ترشيد الدعم والأمن الغذائي في ليبيا خلال الفترة (1970–2024)، وتقديم إطار تحليلي يجمع بين المنظورين الاقتصادي والمحاسبي لدعم كفاءة السياسات العامة. وبالنظر إلى الطبيعة الديناميكية للعلاقة بين سياسات ترشيد الدعم ومستوى الأمن الغذائي، فإن تحليل هذه العلاقة يتطلب استخدام أدوات قياسية قادرة على التمييز بين التأثيرات قصيرة وطويلة الأجل، وعليه تعتمد هذه الدراسة على منهجية التكامل المشترك *Johansen* ونموذج تصحيح الخطأ (*VECM*) لتحليل العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة، بما يتيح فهماً أعمق لآليات تأثير سياسات الدعم على استقرار الأمن الغذائي في ليبيا.

مشكلة الدراسة:

استنادا إلى ما تم عرضه في مقدمة البحث حول اختلالات منظومة الدعم، تشهد ليبيا في الوقت الراهن نقاشات متزايدة حول سياسات رفع الدعم نتيجة الضغوط المالية على الموازنة العامة، إلا أن هذه التوجهات قد تنعكس سلباً على الأمن الغذائي للأُسر الأكثر ضعفاً، في هذا السياق تصبح مسألة ترشيد نفقات الدعم وإعادة تفعيله بشكل فعال تحديًا اقتصاديًا حاسماً، يوازن بين الاستقرار المالي، وحماية الأسر من ارتفاع الأسعار والتضخم. وعلى الرغم من الدور الحيوي للدعم، فإن ضعف الكفاءة وانعدام الرقابة المحاسبية في توزيعه في بعض الفترات السابقة أدى إلى تفاوت مستويات الأمن الغذائي، ونجد أن الدراسات الحالية لم تقدم تحليلاً كمياً طويل المدى باستخدام منهجيات قياسية مثل: اختبار التكامل المشترك *Johansen* ونموذج تصحيح الخطأ (*VECM*)، ما يترك فجوة معرفية مهمة، هنا يبرز السؤال الرئيسي:

ماهي طبيعة العلاقة بين ترشيد الدعم الغذائي والأمن الغذائي في ليبيا خلال الفترة 1970–2024، على المدى الطويل والقصير، خاصة في ظل الدعوات الحالية لرفع الدعم؟

فرضية البحث:

هناك علاقة ديناميكية ذات دلالة إحصائية، بين الأمن الغذائي وبين ترشيد الدعم وإعادة تفعيله في ليبيا خلال الفترة 1970-2024، بحيث يؤثر ترشيد الدعم على الأمن الغذائي في المدي القصير والمدي الطويل، بعد التحكم في المتغيرات الاقتصادية الكلية.

أهمية البحث:

تقدم الدراسة تقييماً كمياً طويل المدى للعلاقة بين ترشيد الدعم الغذائي والأمن الغذائي في ليبيا (1970–2024)، بما يعكس الواقع الاقتصادي والسياسي المتقلب.

تركز الدراسة على العلاقة الديناميكية بين الدعم والأمن الغذائي؛ لتغطي فجوة معرفية استراتيجية وتوفر نتائجها أساساً علمياً متيناً لصانعي القرار لتطوير سياسات دعم أكثر فاعلية وكفاءة.

أهداف الدراسة:

تحليل التأثير الديناميكي للدعم الغذائي من خلال دراسة العلاقة بين ترشيد الدعم الحكومي للغذاء، والأمن الغذائي على المدى الطويل والقصير، وتحديد تأثير كلاً من أسعار الغذاء والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وسعر الصرف والرقم القياسي للأسعار على فعالية سياسات الدعم.

تقديم توصيات عملية مبنية على نتائج كمية دقيقة لدعم صانعي القرار في تصميم سياسات دعم غذائي مستدامة وفعّالة تحقق التوازن بين الاستقرار المالي وضمان الأمن الغذائي للأسر الليبية.

الحدود الزمانية والمكانية للبحث:

يغطي البحث المدة الزمنية (1970-2024) وذلك بالاعتماد على سلسلة بيانات سنوية، والمكان تقتصر الدراسة علي دولة ليبيا، وذلك بوصف اقتصادها اقتصاداً ريعياً يعتمد بدرجة كبيرة على استيراد السلع الغذائية ويعاني من صدمات اقتصادية وسياسية متكررة أثرت على سياسات الدعم الغذائي ومستويات الأمن الغذائي.

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج القياسي الكمي لتحليل العلاقة الديناميكية بين ترشيد الدعم والأمن الغذائي في ليبيا خلال الفترة 1970–2024، وذلك باستخدام بيانات سنوية كما تم توظيف المنهج الوصفي لتحليل الإطار المفاهيمي والنظري المرتبط بمتغيرات الدراسة؛ ولتحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام مجموعة من الأدوات القياسية المتقدمة، حيث تم اختبار استقراريه السلاسل الزمنية باستخدام اختباري *Augmented Dickey-Fuller (ADF)* و*Phillips-Perron (PP)*، للتأكد من درجة تكامل المتغيرات. وبناءً على النتائج، تم تطبيق اختبار *Johansen* للتكامل المشترك للتحقق من وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات.

كما تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ المتجه (*VECM*) لتحليل ديناميكية العلاقة بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل، وقياس سرعة التعديل نحو التوازن. بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء اختبارات تشخيصية لضمان سلامة النموذج، شملت اختبار الارتباط الذاتي (*Breusch-Godfrey*)، واختبار عدم تجانس التباين (*Breusch-Pagan-Godfrey*)، واختبار التوزيع الطبيعي (*Jarque-Bera*).

ويُبرر اختيار هذا الإطار المنهجي بقدرته على التمييز بين العلاقات قصيرة وطويلة الأجل، وملاءمته لتحليل البيانات الزمنية، مما يوفر نتائج أكثر دقة وموثوقية في تفسير العلاقة بين سياسات الدعم ومستوى الأمن الغذائي.

البيانات والمتغيرات:

المتغير التابع: الأمن الغذائي (*CAL*): تم استخدام متوسط سعرات الحرارية المتاحة للفرد (كيلو كالوري/ يوم) في ليبيا، كمؤشر كمي لمستوي الأمن الغذائي.

المتغير المستقل الرئيس: ترشيد الدعم الغذائي (*SUB*): نظراً لغياب شفافية المحاسبية في عرض بيانات الدعم ضمن الميزانية العامة، حيث لا تدرج كبند مستقل في السابق، الامر الذي يصعب قياسه كمؤشر مباشر، لهذا تم استخدام (أسعار الحبوب عالمية) كمؤشر غير مباشر في ترشيد الدعم، حيث تعكس هذه الأسعار حجم الضغوط الخارجية على حجم الدعم الغذائي مما يدفع الحكومة الي تبني سياسات ترشيد الدعم.

المتغيرات الضابطة: أسعار الغذاء العالمية (*GFP*): مؤشر أسعار الغذاء العالمي، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (*GDP-R*): كمؤشر لنشاط الاقتصادي، سعر الصرف الرسمي (*EXT*): قيمة الدينار الليبي مقابل الدولار، الرقم القياسي لأسعار مستهلك (*CPI*): كمؤشر للتضخم المحلي.

الأسلوب التحليلي:

الإحصاءات الوصفية: لفهم خصائص البيانات، المتوسطات، الانحراف المعياري، والاتجاهات الأولية.

مصفوفة الارتباط: لتحديد العلاقة الأولية بين المتغيرات قبل التحليل القياسي.

اختبارات الاستقرارية: باستخدام اختبارات جذر الوحدة (*ADF* أو *PP*) لضمان أن المتغيرات مستقرة أو قابلة للتكامل من الدرجة الأولى.

اختبار التكامل المشترك لجوهانسون (*Johansen Cointegration Test*): لتحديد وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات.

نموذج تصحيح الخطأ (*VECM*): لتقدير التأثيرات قصيرة وطويلة الأجل بين ترشيد الدعم والأمن الغذائي، مع الأخذ في الاعتبار المتغيرات الضابطة.

الاختبارات التشخيصية: لفحص صحة النموذج، مثل اختبار الاستقرار، والتأكد من عدم وجود مشاكل التغاير الذاتي أو التعدد الخطي.

أسباب اختيار المنهجية:

تسمح هذه المنهجية بدراسة العلاقة الديناميكية بين المتغيرات على المدى القصير والطويل. ومناسبة للبيانات الزمنية الطويلة (1970–2024). كما توفر تحليلًا كميًا دقيقًا يمكن أن يساهم في صياغة سياسات دعم غذائي أكثر فاعلية، لأمن غذائي مستدام للأسر الليبية.

الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة موضوع ترشيد الدعم الغذائي والأمن الغذائي من عدة وجهات نظر باستخدام نماذج مختلفة كما يأتي:

دراسة سامر ضرار، هدي هاشم، زهير تركي(2021): قياس وتحليل مشكلة الأمن الغذائي في العراق (1990-2018)، هدفت هذه الدراسة الي معرفة تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية علي مؤشر الأمن الغذائي باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة (*ARDL*) وخلصت الدراسة الي أن المتغيرات المستقلة لم تؤثر علي الفجوات الغذائية ولم تعالج مشكلة الأمن الغذائي وعليه اقترح البحث ضرورة استخدام مؤشر الفجوات الغذائية كأحد أهم مؤشرات الخطط الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية، وضع آليات لمكافحة الإغراق السلعي، ومواجهة الضغوط المتعلقة بالأمن الغذائي.

دراسة ***Seyed Safdar Hosseini*** **(2021):** تحليل انعدام الأمن الغذائي بين الأسر في إيران: التحديات والسياسات)، استخدمت الدراسة منهجية مسوح ات ميزانية الاسرة ونفقاتها (*HEIS*) الصادرة عن مركز الإحصاء الإيراني مع تطبيق مؤشر الوصول لعدم الأمان الغذائي المنزلي (*HFIAS*)، وخلصت الدراسة الي وجود علاقة طردية قوية بين التضخم الجامح وانخفاض جودة الغذاء، ودعت الورقة الي ضرورة الانتقال من نظام "الدعم العام للسلع" الي "نظام النقدي المشروط" للفئات الأكثر هشاشة خاصة في المناطق الريفية.

دراسة ايمان قابة، الطيب الوافي، الوردي المشير(2024): دراسة قياسية لدور السياسات الاقتصادية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 1992-2024 هدفت هده الدراسة الي محاولة وضع نموذج قياسي. يساعد على معرفة أثر وفاعلية السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة من طرف الدولة الجزائرية لتحقيق امنها الغذائي وتم الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة توازنيه في الأجل الطويل تبين من خلاله فاعلية سياسات القطاعين الحقيقي والخارجي من خلال نصيب الفرد من ناتج الزراعي وعلاقته الموجبة بمؤشر إنتاج الغذاء، أما بنسبة لقطاع المالية العامة والقطاع النقدي فغير فاعلين بسبب ضعف الائتمان الممنوح لقطاع الزراعة.

دراسة حنان العباسي (2026) م: بعنوان أثر الصدمات الاقتصادية والمناخية والمؤسسية على الأمن الغذائي في ليبيا تحليل قياسي باستخدام نموذج *SVAR* (1990-2022) ،وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل الأسباب الهيكلية من خلال تقييم أثر الصدمات الاقتصادية والمناخية والمؤسساتية على الناتج المحلي الزراعي بوصفه مؤشر لتوفر الغذاء. وخلصت الدراسة إلى أن أزمة الأمن الغذائي في ليبيا هي نتاح اختلالات هيكلية وليست نقصا في الموارد، وتوصي بإعادة توجيه السياسات نحو الاستثمار في أنظمة الري الحديثة وربط الانفاق بمؤشرات أداة قابلة للقياس، وانشاء صندوق سيادي لدعم الإنتاج المحلي لتحقيق الأمن الغذائي

دراسة رفيدة لواج (2025): محددات الدعم الحكومي في الجزائر- دراسة تحليلية قياسية باستخدام منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (*ARDL*)، خلال الفترة (1993-2022)، وخلصت إلى أن هناك ارتباط احصائي قوي بين المتغيرات، وفي المدي القصير تأثير سلبي لناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط وأسعار الصرف على سياسة الدعم الحكومي، وتأثير إيجابي لمؤشر أسعار المستهلك على سياسة الدعم الحكومي.

دراسة كمال بن عون، الوردي خدومة (2022): دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية في ترشيد النفقات العامة دراسة حالة مجلس المحاسبة الجزائري، هدفت الدراسة إلى تقييم مدى فاعلية الرقابة التي يمارسها مجلس المحاسبة على النفقات العامة في الجزائر في ضوء متطلبات المعايير الدولية للرقابة المالية، وخلصت الدراسة إلى إن القوانين التي تحدد صلاحيات مجلس المحاسبة وممارسته للرقابة على نفقات العامة ليست على نفس الكفاءة والدرجة من التوافق والمعايير الدولية مما أثر على فاعليته في ترشيد الانفاق العام.

دراسة صقر الجيباني، وو ائل جبريل، وعبدالعزيز صداقة (2021): أثر مؤشرات الحوكمة الرشيدة على الإنفاق العام في ليبيا دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1996-2018)، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير مؤشرات الحوكمة الرشيدة علي الإنفاق العام في ليبيا باستخدام أسلوب متجه الانحدار الذاتي (*VAR*) لقياس العلاقة السببية وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة سببية بين الفساد والإنفاق العام، ووجود علاقة سببية في أي اتجاهين بين كل من المسألة والمحاسبة والإنفاق العام وعدم وجود علاقة سببية بين الإنفاق العام والاستقرار السياسي.

دراسة ***Seema Bathla, Paramita Bhattacharya, & Alwin D'Souza*** **(2015):** في ضوء قانون الأمن الغذائي الوطني في الهند لعام 2013، تقييم بين نظام التوزيع المجدد في الهند وبين قسائم الطعام والتحويلات النقدية كنظام دمج المتبع في عدد من الدول النامية. وخلصت الدراسة إلى نظام التوزيع الغذائي الحالي في ولايات هندية وبين آليات تسليم البديلة متبعه في ثلاث دول نامية هي البرازيل وسريلانكا وجامايكا، أن الدعم العيني (توزيع السلع) أفضل من الدعم النقدي من حيث والوصول للمواطنين والكفاءة وتحقيق الأمن الغذائي، أيضا حيث أشار التحليل إلى وجود زيادة تسعه أضعاف التكلفة الاقتصادية التي تتحملها مؤسسة الغذاء في الهند بحسب النظام المعمول به، لكن لا يوجد حل واحد مناسب للجميع، فالاختيار بين الدعم النقدي والعيني يعتمد على ظروف كل دولة..

المحور الأول- الإطار المفاهيمي للدعم الغذائي والنظريات مفسرة.

تعد برامج الدعم الغذائي أدوات شائعة في عدد من دول العالم، تهدف إلى تعزيز قدرة الأفراد على الحصول حيث تلعب هذه السياسات دورًا مهمًا في تعزيز قدرة الأفراد على الحصول من الغذاء الكافي وضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن "العلاقة بين الدعم الغذائي ومستوى الأمن الغذائي لا يتحدد فقط بحجم الدعم؛ بل يتأثر بمجموعة من العوامل الاقتصادية مثل أسعار الغذاء ومستوى الدخل والتضخم وتقلبات

سعر الصرف، مما يستلزم تحليلا يجمع بين المنظور الاقتصادي، ومنظور إدارة الموارد المالية العامة" (*FAO*، *2006*، ص2).

الدعم الغذائي Food support:

عرف البنك الدولي الدعم الغذائي بأنه: ألية تدخل الحكومة التي تهدف إلى حماية المستهلكين من تقلبات أسعار الغذاء، وضمان القدرة على الوصول إلى السلع الأساسية" (*WB* ، 2014، ص 4-7). وعرفته الموسوعة البريطانية "أنه نفقة حكومة مباشرة أو غير مباشرة، أو حق اقتصادي، أو إمتياز خاص ممنوح لمشروعات خاصة أو أفراد، أو وحدات حكومية بغرض تحقيق الأهداف العامة لدولة" (كريمة زكي وآخرون، 2024، ص59).

أهداف الدعم الغذائي:

بشكل عام تهدف سياسات الدعم الغذائي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية الآتية:

- "ضمان الأمن الغذائي بتوفير غذاء كافٍ وآمن ومغذ لجميع أفراد المجتمع" (*FAO*، روما، 1996، ص1).
- "حماية القدرة الشرائية: تمكين الفئات محدودة الدخل من الحصول على الغذاء الأساسي بأسعار مناسبة". (ابن أمينة، 2023، ص180-181)
- دعم الاستقرار الاجتماعي بالحد من الفقر والجوع.
- "حماية الإنتاج المحلي بدعم المنتجين المحليين؛ لضمان استمرار الإنتاج الوطني وتقليل الاعتماد على الاستيراد، وتعزيز الاكتفاء الذاتي "(عطا لله، 2020، ص215).
- مواجهة الأزمات والطوارئ بتوفير شبكة أمان غذائية سريعة في أوقات الحروب، والكوارث الطبيعية، أو الأوبئة.

النظريات مفسرة للدعم الحكومي وتأثيره على الأمن الغذائي:

من منظور الاقتصاد الكلي، تؤكد النظرية الكينزية أهمية تدخل الدولة لمعالجة إخفاقات السوق، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي،" من خلال استخدام سياسات مالية مثل: الدعم الغذائي للتخفيف من أثر ارتفاع الأسعار وتقلبات الأسواق على الفئات الهشة" (*Keynes*، 1936، ص 378). كما تشير نظرية اقتصاد الرفاه،" أن تدخل الدولة يعزز العدالة الاجتماعية ورفاهية المجتمع من خلال إعادة توزيع الموارد وتقليل الفقر، ومن تم فإن سياسات الدعم الغذائي تمثل أداة مهمة؛ لتحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية؛ وتحسين الأمن الغذائي في المجتمع" (*Pigou ,1920*، ص89).

تؤكد نظريات الاستهلاك والدخل، "أن مستوى الاستهلاك يرتبط بدرجة كبيرة بمستوى النشاط الاقتصادي والدخل القومي. فارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (*GDP-R*) يعكس تحسن الأداء الاقتصادي، الأمر الذي يزيد من قدرة الدولة على تمويل برامج الدعم الاجتماعي، ويرفع من القدرة الشرائية للأفراد، مما ينعكس إيجابًا على مستويات الأمن الغذائي". (*Friedman, 1957*، ص20).

العوامل السعرية إن ارتفاع أسعار الغذاء والتضخم يؤدي إلى تراجع القدرة الشرائية للأسر، خاصة في الاقتصادات المعتمدة على الاستيراد، وفي مثل هذه الحالات قد "تسهم سياسات الدعم الغذائي في التخفيف من آثار ارتفاع الأسعار على استهلاك الغذاء، بشرط كفاءة المحاسبة، وإدارة الموارد المالية العامة" (*Timmer, 2010*، ص5-12).

وتؤكد المالية العامة والمحاسبة الحكومية، أن الدعم الغذائي أحد بنود الإنفاق العام في الموازنة العامة للدولة، ويعتمد تأثيره على الأمن الغذائي بدرجة كبيرة على كفاءة تخصيص الموارد المالية العامة وآليات استهداف الفئات المستحقة، إذ تشير أدبيات المالية العامة إلى "أن زيادة الإنفاق الحكومي لا تؤدي بالضرورة إلى تحسين النتائج الاجتماعية إذا لم يتم استخدام الموارد بكفاءة أو إذا كانت هناك اختلالات في آليات التوزيع" (*Musgrave, 1959*، ص8).

أنواع الدعم الغذائي:

الدعم العيني: تقوم الدولة بتوفير سلع غذائية أساسية بأسعار مدعومة أو مجانًا للفئات المستهدفة. "يهدف الدعم العيني إلى ضمان الحد الأدنى من الاستهلاك الغذائي للفئات الفقيرة، إلا أنه غالبًا ما يؤدي إلى تشوهات سعرية وتسرب منافع الدعم إلى غير المستحقين" (*Todaro & Smith*، *2014*، ص248)، ويشير برنامج الأغذية العالمي إلى أن هذا النوع من الدعم "يكون فعالًا في حالات الطوارئ، لكنه أقل كفاءة في الأوضاع العادية "(*WFP*، *2018*، ص12).

الدعم السعري: هو تخفيض أسعار السلع الغذائية في السوق من خلال تدخل حكومي مباشر "الدعم السعري الشامل يعد سياسة مكلفة ماليا، ويستفيد منه الأغنياء أكثر من الفقراء بسبب ارتفاع استهلاكهم النسبي " (*WB* ، 2018، ص36).

الدعم النقدي المباشر: يتم تحويل مبالغ مالية مباشرة للأسر المستحقة." وتظهر التجارب الدولية لبعض الدول أن التحويلات النقدية أكثر كفاءة في تقليل الفقر، وتحسين الأمن الغذائي عند توافر نظم استهداف دقيقة "(*Todaro* و*Smith*، 2014، ص251)،" يسمح للأسر باتخاذ قرارات استهلاكية أكثر مرونة، ويقلل من الهدر والتسرب "(*WB* ، 2020، ص34).

الدعم الإنتاجي الزراعي: يركز على دعم المدخلات الزراعية، "فهو يمثل استثمارا طويل الاجل في الأمن الغذائي لكنه يتطلب سياسات فعالة لتجنب سوء التخصيص "(*FAO*، 2017، ص84). وتؤكد منظمة الاغذية والزراعة دعم الإنتاج واستدامته يعزز الاكتفاء الذاتي للغذاء.

الدعم الذكي والموجه: يعتمد على "استخدام نظم رقمية وبطاقات ذكية لاستهداف الفئات المستحقة والدعم الذكي يحقق التوازن بين العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية "(*UNDP*، 2021، ص14).

برامج التغذية الاجتماعية: تستهدف فئات معينة مثل: الأطفال، والطلاب، والنساء "برامج التغذية المدرسية فهي ترفع معدلات الالتحاق بالتعليم وتحسن رأس المال البشري "(*FAO*، 2019، ص112).

التجارب الدولية في دعم الغذاء:

تجربة البرازيل: على التحويلات النقدية المشروطة. "أسهم برنامج *Bolsa Familia* في خفض معدلات الفقر المدقع وتحسين مؤشرات الأمن الغذائي بشكل ملحوظ "(*WB*، *9201*، ص22) .

تجربة مصر: انتقلت مصر من الدعم العيني إلى الدعم الذكي "إصلاح منظومة الدعم الغذائي في مصر أدى إلى تقليل الهدر وتحسين كفاءة الإنفاق العام دون المساس بالأمن الغذائي "(*WB*، *2018*، ص9).

تجربة إيران: طبقت إيران رفعاً شاملا للدعم السلعي مع تعويض نقدي. "على الرغم من نجاح التعويض النقدي في المدى القصير، فإنّ التضخم أضعف الأثر الحقيقي للدعم " (*WB*، *2016*، ص18).

تجربة الهند: تعد الهند من أكبر دول العالم من حيث حجم برامج الدعم الغذائي؛ وذلك بسبب عدد السكان الضخم وانتشار الفقر وعدم المساواة. فاعتمدت الهند على مزيج من الدعم الإنتاجي والاستهلاكي باستخدام "الهوية الرقمية الذي أسهم في تقليص تسرب الدعم، وتحسين الاستهداف *(ADB،2020*،ص42)".

و اقع نظام الدعم الغذائي في ليبيا:

تميز نظام الدعم الغذائي في ليبيا بالشمولية، وذلك بسبب "قيام الدولة بدعم الأسعار والسلع والخدمات الأساسية بشكل مباشر ودون تمييز ما ترتب عليه تضخم فالموازنة العامة، وارتفاع معدلات الهدر والتهريب إلى جانب ضعف كفاءة تخصيص الموارد، كما لم يستند الإنفاق العام إلى رؤية استراتيجية واضحة، على رغم من محاولات الدولة في سنوات (2003-2004) لتنويع مصادر الدخل وتحفيز القطاع الخاص من خلال تخفيض أسعار الفائدة والاعفاءات الضريبية والامتيازات الجمركية مما ادى إلى عدم تحسن الأوضاع المعيشية؛ بل زادت معدلات البطالة لتصبح 15% والإنفاق التسييري والدعم زاد بمعدل أكبر من الإنفاق التنموي مخطط إلى 300% منذ العام 2014" (الفارسي والورشفاني، 2019، ص144).

تحولات الدعم الغذائي في ليبيا في ضوء التجارب الدولية:

يتناول موضوع الدعم الغذائي في ليبيا في ضوء التجارب الدولية تحليلاً متعدد الأبعاد يجمع بين المقاربة الاقتصادية والمحاسبية والرقابية.

بوصفه سابقا أحد أكبر بنود الإنفاق العام وأكثرها تأثيرًا على الاستقرار الاجتماعي والأمن الغذائي، حيث كان الدعم ممولًا بالكامل من الإيرادات النفطية، ما أدى إلى تحمل الدولة أعباء مالية ضخمة، وتحديات مالية ورقابية متراكمة، تمثلت في ضعف الشفافية المحاسبية، وانخفاض كفاءة الإنفاق العام، فضلًا عن محدودية العدالة في توزيع منافع الدعم.

ومن هذا المنطلق تشكل التجارب الدولية مرجعاً مهماً، لتقييم وإصلاح تحولات الدعم الغذائي في ليبيا حيث تُظهر الخبرات والتجارب المقارنة أهمية الرقمنة والبطاقات الذكية والرقابة المحاسبية بوصفها مؤشراً للحد من التسرب والفساد وضمان وصول الدعم لمستحقيه. "ولقد شهدت ليبيا منذ عام 2011 تغييرات كبيرة في سياسات الدعم الغذائي والطاقة ولكن استمر الدعم بشكل غير مباشر وصولاً إلى السنوات 2014 و2016، عندما ظهرت محاولات لإصلاح الدعم عبر تحويلات نقدية مباشرة للفئات المستحقة، لكنها لم تُنفذ على نطاق واسع بسبب عدم الاستقرار السياسي" (*WB*، *2017*، ص14)، " كذلك خلال 2017–2021 استمر مع تكاليف مالية مرتفعة وغياب الرقابة المحاسبية الكافية، ما زاد من العبء على المالية العامة" (*FAO*، *2019*، ص48).

"وابتداءً من 2022، زادت الدعوات الدولية والمحلية لإصلاح الدعم، خاصة في قطاع الوقود والطاقة، حيث اقترح خبراء الاقتصاد تحويل الدعم إلى نظام نقدي ذكي وموجه، مع الحفاظ على حماية الفئات الهشة، ما يحقق كفاءة أكبر للإنفاق العام وعدالة توزيع المنافع" (*UNDP*، *2021*، ص19؛ *WB* ،*2020*، ص44). بحلول 2025، بدأت "الحكومة تتبنى خطط لإلغاء الدعم التدريجي على الوقود مع استبداله بتحويلات نقدية، في إطار سعيها لتحقيق استدامة مالية وأمن غذائي أفضل" (*Libya Review*،*2025*، ص8).

ولكن على الرغم من كل هذا القوة الشرائية للمواطن الليبي فقد تآكلت بسبب التضخم المستمر.

وتُظهر الأدبيات الاقتصادية والتجارب الدولية أن نظم الدعم الشامل، على الرغم من دورها الاجتماعي قصير الأجل، تُعد من أقل السياسات كفاءة من منظور محاسبي– اقتصادي؛ إذ تتسم بارتفاع تكاليفها التشغيلية وصعوبة قياس تكلفتها الحقيقية في الموازنة العامة، فضلًا عن استفادة الفئات الأعلى

دخلًا منها بصورة أكبر مقارنة بالفئات الهشة" (*Todaro & Smith، 2014، ص 248؛ WB، 2017، ص14*)، وفي الحالة الليبية، "تفاقمت هذه الاختلالات نتيجة ضعف نظم المحاسبية والرقابة المالية وغياب قواعد بيانات وطنية دقيقة للمستفيدين، ما أسهم في توسع الهدر والتسرب وضعف الاستهداف" (*IMF*، 2018، ص31).

وفي ضوء التجارب الدولية الناجحة، يتضح أن الاتجاه الحديث في إصلاح سياسات الدعم الغذائي يتمثل في التحول إلى الدعم المزدوج (سلعي ونقدي) الموجه والذكي، لما يوفره من وضوح محاسبي، وانخفاض في التكاليف الإدارية، وتحسن في كفاءة تخصيص الموارد، إضافة إلى تعزيز العدالة الاجتماعية عبر الاستهداف الدقيق للفئات المستحقة "كما تؤكد التجارب الدولية أهمية إعادة توجيه جزء من الإنفاق العام نحو (دعم الإنتاج الزراعي) بوصفه إنفاقًا استثماريًا طويل الأجل يعزز استدامة الأمن الغذائي، ويحد من الاعتماد على الدعم الاستهلاكي المباشر" (*FAO*، 2019، ص48)

الدعم من المنظور المحاسبي والاقتصادي:

يُنظر للدعم محاسبياً بأنه يعكس ضعفا في كفاءة الإنفاق العام وغياب الشفافية وأدوات القياس والرقابة التي تربط بين تكلفة الدعم ومخرجاته الاجتماعية والاقتصادية.

أما من ناحية اقتصادية الدعم فيعني إعادة هيكلته بما يحقق التوازن بين العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية وينسجم هذا الطرح مع الحالة الليبية التي تتطلب الانتقال إلى الدعم المزدوج الموجه (بحيث لا يؤثر التضخم على القوة الشرائية للمواطن الليبي) بما يسمح بتحسين شفافية الحسابات العامة، وإظهار التكلفة الحقيقية للدعم في التقارير الحكومية.

المحور الثاني- ترشيد الدعم الغذائي:

ترشيد الدعم Rationalizing Government Subsidies:

المفهوم "يقصد بترشيد الدعم إعادة هيكلة سياسات الدعم الحكومي بطريقة تحقق الكفاءة الاقتصادية وتضمن وصول الدعم إلى الفئات المستحقة مع تقليل الهدر في الموارد العامة"(*IMF*،2014، ص1)، كما يشير ترشيد الدعم الي "عملية تحسين وتوجيه الدعم المالي أو الموارد من قبل الحكومة أو الجهات الرسمية نحو القطاعات أو الفئات التي تحتاج إليه بشكل أكبر، مع الحفاظ على الاستدامة المالية، وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية حيث يتنوع ترشيد الدعم بحسب السياق والقطاعات المعنية، وقد يشمل تقليص الدعم المالي المباشر أو تحسين الفاعلية والتوجيه الأفضل لدعم" (محمدالسيدعلي، 2024، ص42)

الأبعاد الأساسية لترشيد الدعم الغذائي:

لفهم الإطار العام لترشيد الدعم الغذائي، يمكن النظر إليه من خلال الأبعاد الرئيسة الآتية:

- **البعد الاقتصادي والمالي:** يهدف إلى تقليل العبء على الميزانية العامة من خلال تحسين استهداف الدعم بدقة، ومكافحة الهدر والفساد والتهريب الذي يستنزف الموارد في ليبيا، "قدرت تكاليف دعم المحروقات والطاقة في عام 2024 بأكثر من 14 مليار دولار "(المركزي، 2024، ص12).
- **البعد الاجتماعي والعدالة:** يهدف إلى "حماية الفئات الفقيرة والهشة من خلال آليات استهداف فعّالة (مثل التحويلات النقدية المشروطة)، وضمان وصول الدعم إلى المستحقين فعلياً بكل شفافية. مع مقترحات لإنشاء هيئة وطنية للإشراف على برامج الدعم لتحقيق هذا التوازن"(*WB، 2018*، ص35).
- **البعد المؤسسي والحوكمة:** يركز على تعزيز الرقابة على سلاسل التوريد والتوزيع، وتطوير آليات تسعير تعكس التكاليف الحقيقية، "يعتبر غياب حكومة موحدة وانعدام الثقة في النظام السياسي من أكبر العوائق في ليبيا" (هبة هشام، 2025، ص4).
- **البعد التنموي والاستراتيجي:** يسعى إلى "تحويل المدخرات ناتجة من ترشيد الدعم نحو الاستثمار في قطاعات البنية التحتية الصحة، التعليم، والإنتاج الزراعي والمشاريع الاستراتيجية" (الدولي *F.، 2017*، ص19).

المؤشرات المرتبطة بترشيد الدعم الغذائي (العباسي، 2025، ص112):

لتقييم فاعلية عملية الترشيد، تُستخدم مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية:

مؤشرات الكفاءة المالية: حجم التوفير في الميزانية، نسبة التهريب والهدر من إجمالي الدعم.

مؤشرات الاستهداف والإنصاف: نسبة وصول الدعم للفئات شريحة الدخل الأدنى، التغطية الجغرافية العادلة.

الأثر الاجتماعي والحوكمة: التغير في معدلات الفقر، والتغير في معدل التضخم (خاصة أسعار الغذاء)، التغير في مؤشرات الأمن الغذائي وسوء التغذية. وشفافية آلية التوزيع، فعالية الرقابة على الأسواق والمواد الغذائية.

ترشيد الدعم الغذائي والتطبيق في السياق الليبي:

ترشيد الدعم الغذائي هو عملية إصلاح منظمة ومدروسة تهدف إلى تحسين كفاءة أنظمة الدعم القائمة، وضمان استدامتها المالية، وضمان فعالية وصولها إلى الفئات المستحقة، لتخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية لسياسات الدعم التقليدية.

الوضع الحالي تظهر البيانات الموازنة العامة لليبيا أن تكلفة دعم المحروقات في ليبيا بلغت عام 2023 نحو 4 مليارات دينار وفق متابعة منصة الطاقة المتخصصة، أذ "أستحوذ الدعم على نحو 9.3% من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي فالمتوسط في المدة ما بين 2015-2023. وفقا لتقرير صادر من البنك الدولي" (وردة، 2025، ص18)، ولقد نوقش هذا الملف بشكل حثيث وسط تحديات مالية وسياسية متعددة لرفع الدعم لم تُنفذ بشكل مدروس بسبب الرفض الشعبي والمخاوف من الاضطرابات الاجتماعية. ومن أهم الأسباب الاتي:

- **وضع الأمن الغذائي الهش:** وفقاً لبرنامج الأغذية العالمي، "يوجد في ليبيا نحو 324,200 شخص بحاجة إلى مساعدات غذائية" (*WFP*، 2018، ص7) وتشير تقارير أخرى إلى أن نحو "ثلث السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي" (*FWO*، 14، 2022).
- **تحديات النظام الحالي:** ضعف الرقابة على المواد الغذائية، تسرب سلع منتهية الصلاحية وضعف الرقابة الصحية. كما أن نظام التوزيع يعاني من قصور، حيث" يُقترح الجمع بين دور الجمعيات الاستهلاكية والأسواق الكبيرة لتحقيق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية" (معيقل، 2025، ص44).
- **النسق السياسي والاقتصادي المعقد:** "الانقسام سياسي ومؤسسي يعيق تنفيذ سياسة إصلاحية موحدة وشاملة مما يجعل الأمر بالغ الصعوبة. كما أن انعدام الثقة بين المواطن والدولة هو عائق رئيس" (أبورقيقة، 2026، ص12).
- **الدروس من تجربة دعم المحروقات:** تُظهر أن الرفع المفاجئ للدعم يثير مخاوف من تضخم جامح وزيادة معدلات الفقر. بالمقابل،"يقترح خبراء ومنظمات دولية (كصندوق النقد الدولي) نهجاً تدريجياً، يرافقه تعويض نقدي مباشر للمواطنين لحماية الفقراء" (*FMI*، 2024، ص12).

الفرص والمقترحات:

اعتماد المقاربة المحاسبية-الاقتصادية المتكاملة: إعادة هيكلة الدعم نحو الاستهداف الأمثل، وتعزيز الرقابة المحاسبية والرقمية الذكية وتطبيق (التحول مزدوج نحو الدعم النقدي والدعم السلعي الرقمي الذكي) من خلال جهاز محاسبي اقتصادي سيادي وذلك مراعاةً للآثار التضخمية نتيجة تذبذب سعر الصرف محلياً وتقلبات أسعار الغذاء عالمياً لحماية الفئات الهشة. ويُعد هذا المسار أكثر توافقًا مع التجارب الدولية الناجحة، وأكثر قدرة على تحقيق التوازن بين كفاءة الإنفاق العام، وعدالة التوزيع، والاستدامة نظام دعم مزدوج المُستهدف والموجه هو أحد أهم الإصلاحات الاقتصادية من خلال:

إصلاح نظام التوزيع: من خلال إنشاء هيئة وطنية مشتركة للإشراف، ودمج القنوات الرسمية (كالجمعيات الاستهلاكية التي يجب إعاد تأهيلها) مع القطاع الخاص المنظم (كالمولات الكبرى) لضمان الكفاءة والعدالة.

تعزيز الإنتاج المحلي: توجيه جزء من المدخرات نحو دعم القطاع الزراعي، والاستثمار في المشاريع الإستراتيجية لتعزيز الأمن الغذائي، لا سيما في المناطق الجنوبية.

التواصل والشفافية: وضع استراتيجية اتصال وطنية واضحة وشفافة لفهم الأسباب والأهداف والآليات التعويضية للمواطنين، وهو ما يؤكد عليه خبراء الصندوق الدولي لنجاح أي إصلاح في ليبيا.

ترشيد الدعم من المنظورين المحاسبي الرقابي والاقتصادي الكُفء:

يمثل ملف الدعم والترشيد الغذائي قضية حساسة في ليبيا وليس خياراً اقتصادياً فحسب، وأن دمج المنظور المحاسبي والاقتصادي في ترشيد الدعم ليس ترفاً فكريا؛ بل ضرورة عملية حقيقية. وأن أي إصلاح في شأن الواقع الليبي، يجب أن يبدأ بمعلومات محاسبية موثوقة تستند عليها التحليلات الاقتصادية، وهذا يتطلب، إرادة سياسية موحدة، لاستعادة ثقة المواطن عبر الشفافية والعدالة في التوزيع.

وبحسب التقارير الاقتصادية الدولية التي تشير إلى أن "الدعم غير الموجّه يستهلك نسبة لا يستهان بها من الإنفاق العام دون أن يحقق كفاءة توزيعية، حيث تستفيد منه الشرائح الأعلى دخلًا بنسبة تفوق الفئات الفقيرة "(*WB*،2017، ص13). في الحالة الليبية تفاقمت هذه الإشكالية "نتيجة الاعتماد شبه الكامل على الواردات الغذائية، وتقلبات أسعار الصرف، وضعف الإنتاج المحلي، ما جعل تكلفة الدعم الغذائي عبئًا مباشرًا على الموازنة العامة، وخاصة في فترات انخفاض الإيرادات النفطية" (*IMF*، 2023، ص11) وعليه، فإن ترشيد الدعم، من خلال الانتقال التدريجي نحو الدعم المزدوج، يُعد خيارًا اقتصاديًا أكثر كفاءة، لتقليل الهدر، مع الحفاظ على القدرة الشرائية للفئات الهشّة.

يُعد ترشيد الدعم الغذائي محاسبيًا، بندًا معقدًا في الحسابات الحكومية، نظرًا لتداخله مع نفقات الاستيراد، والدعم غير المباشر، وفروق أسعار الصرف، "ويؤدي غياب الإفصاح المحاسبي الدقيق عن التكلفة الحقيقية للدعم إلى ضعف الشفافية المالية وصعوبة تقييم كفاءته. وفي السياق الليبي قد أشار ديوان المحاسبة الليبي في تقاريره السنوية إلى أن آليات تسجيل الدعم السلعي لا تعكس بدقة التكلفة الاقتصادية الفعلية، ولا تتيح تتبع مسار السلع المدعومة من الاستيراد حتى المستهلك النهائي (ديوان المحاسبة الليبي،2021، ص164)، ويبرز المنظور المحاسبي المتكامل أهمية الانتقال إلى نظم محاسبة حكومية قائمة على الاستحقاق، وربط الإنفاق على الدعم بمؤشرات أداء واضحة، مثل عدد المستفيدين الفعليين، ونسبة الفاقد، وأثر الدعم

على الأمن الغذائي.

المحور الثالث- الأمن الغذائي- الأبعاد والمؤشرات:

الأمن الغذائي Food security:

مفهوم الأمن الغذائي من المفاهيم المحورية في الاقتصاد التنموي والسياسات العامة، وقد تطوّر منذ سبعينيات القرن الماضي. ووفق التعريف المعتمد لدى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (*FAO*)، "يتحقق الأمن الغذائي «عندما تتوافر لجميع الناس، في كل الأوقات، إمكانية مادية واقتصادية للحصول على غذاء كافٍ، آمن، ومغذٍ، يلبي احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم الغذائية لحياة صحية ونشطة" (*FAO, 2001*, ص49). ويقصد بالأمن الغذائي توفير الغذاء لجميع الافراد بما يكفيهم لمواصلة ممارسة حياتهم الطبيعية، "فتحقيق الأمن الغذائي لا يعني بالضرورة إنتاج الدولة للاحتياجات الأساسية لكافة الأفراد، إنما يقصد به توفير المواد اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات إما بإنتاجها مباشرة، أو باستيرادها في مقابل تصدير منتجات أخري قد تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية في إنتاجها (المختار، 2024، ص88).

المفاهيم ذات الصلة بالأمن الغذائي (حجاج، 2025، ص15):

الاكتفاء الذاتي: هو المفهوم التقليدي للأمن الغذائي الذي يشير إلى القدرة الكاملة على تلبية الاحتياجات من الغذاء ودون الاعتماد على المصادر الخارجية، واعتماد البلد على إمكانياته الخاصة الذاتية من إنتاج وتوفير احتياجاته الغذائية ويقاس الاكتفاء الذاتي بحساب نسبة الإنتاج المحلي إلى ما هو متاح للاستهلاك الكلي.

الفجوة الغذائية: يقصد بها ذلك الفارق الناتج من عدم كفاية الطاقة الإنتاجية أو ما هو متاح من الإنتاج في توفير وتغطية الكمية المطلوبة للحاجات الغذائية، وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى الاستيراد لتغطية الفارق، وهي تركز على الجانب الكمي فيما يتعلق بمقدار العجز في سد الاحتياجات الغذائية للسكان.

التبعية الغذائية: هو" لجوء الدولة إلى المصادر الخارجية؛ لسد العجز الناجم عن عدم قدرتها لتوفير الغذاء لمواطنيها. والأمن الغذائي هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومي، فإذا لم يتحقق الأمن الغذائي، فلن تتحقق الطمأنينة الغذائية والخطر سوف يهدد أمن الدولة" (السعدي، 2024، ص74).

معامل الأمن الغذائي (الصادق، 2024، ص102):

يعد أحد أهم المقاييس التي تستخدم في قياس مستوى الأمن الغذائي داخل أي دولة، ويتم تقديره كنسبة من محصلة حجم المخزون الاستراتيجي ÷ متوسط الاستهلاك المحلي السنوي، ويعدّ المعامل من المؤشرات الرئيسة لقياس الأمن الغذائي لسلعة معينة فإذا كانت قيمته مساوية الصفر دل ذلك على انعدم مستوى الأمن الغذائي، وكلما اقتربت قيمته من الصفر دل ذلك على انخفاض حالة الأمن الغذائي، أما إذا اقتربت قيمته من الواحد الصحيح دل ذلك على ارتفاع حالة الأمن الغذائي من السلعة.

موضوع البحث.

أما في حالة تحقيق الأمن الغذائي الكامل فإن قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح، وهذا يعني إمكانية تحقيق فائض من الغذاء يزيد عن الاستهلاك المحلي يكفي لمدة عام، وفي ظل توافر المخزون الاستراتيجي تتحقق إمكانية حصول المستهلكين على الغذاء بالشروط المناسبة، وفي الوقت المناسب.

أما إذا كان معامل الأمن الغذائي أكبر من الواحد الصحيح هذا يعني أن هناك فائضاً في إنتاج الغذاء، أو هناك إمكانية لاستيراد الغذاء بكميات كبيرة لتلبية الاحتياجات، مما يضمن توفر الغذاء بشكل كاف ومستدام.

أبعاد الأمن الغذائي:

تعتمد المؤسسات الدولية أربعة أبعاد رئيسة للأمن الغذائي وهي:

- **توفر الغذاء:** "ويشير إلى وجود كميات كافية من الغذاء على المستوى الوطني أو المحلي، سواء عبر الإنتاج المحلي، أو الواردات أو المخزونات الاستراتيجية، ويتأثر هذا البعد بعوامل مثل الإنتاج الزراعي، والتجارة الخارجية، والبنية التحتية اللوجستية" (*FAO، 2019*، ص22).
- **إمكانية الوصول إلى الغذاء:** ويعكس قدرة الأفراد والأسر على الحصول على الغذاء من خلال الدخل الحقيقي، والأسعار، وشبكات الحماية الاجتماعية. وتؤكد الأدبيات أن الفقر وارتفاع الأسعار يمثلان من أهم مسببات انعدام الأمن الغذائي حتى في الدول التي يتوافر فيها الغذاء (*WB، 2020*، ص22).

- **الاستفادة البيولوجية من الغذاء:** ويتعلق "بكيفية استخدام الغذاء من الناحية الصحية والتغذية، ويشمل جودة الغذاء، وسلامته، ومستوى الرعاية الصحية، والمياه والصرف الصحي. ويُعد هذا البعد وثيق الصلة برأس المال البشري والإنتاجية الاقتصادية" (*UNICEF*، 2019، ص31).
- **الاستقرار:** ويعني "استمرارية الأبعاد الثلاثة السابقة عبر الزمن، وعدم تعرضها للصدمات مثل: النزاعات، والأزمات الاقتصادية، أو تقلبات الأسعار العالمية" (*FAO*، 2008، ص2).

مؤشرات الأمن الغذائي: (بوالعباس، 2024، ص41):

يوجد العديد من المؤشرات التي يتم استخدامها لتحديد مستوى الأمن الغذائي للدول ومن أهمها ما يأتي.

مؤشر الأمن الغذائي العالمي (*GFSI*): يعدّ أهم مؤشر لقياس مستوى الأمن الغذائي للدول حول العالم، وتم تطويره سنة 2012 ويغطي أكثر من 100 دولة ويعتمد على ثلاثة أبعاد رئيسة للأمن الغذائي هي التوافر والتكلفة والجودة والسلامة.

المؤشر العالمي للجوع (*GHI*): وهو مؤشر يقيس الجوع من خلال ثلاثة مؤشرات متساوية، وهي الوزن نقص التغذية العام، ومعدل وفيات الأطفال، ونقص وزن الأطفال دون سن خمسة سنوات.

مؤشر الفقر والجوع (*MPI*): هذا المؤشر متعدد الأبعاد للفقر والجوع مرتبط بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية ويستخدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

درجة التنوع الغذائي للأسر المعيشية (*HDDS*): هذا مؤشر طورته وكالة التنمية الدولية التابع للولايات المتحدة الأمريكية، تركز على عدد الأطعمة التي يستهلكها الأفراد والأسرة خلال فترة معينة.

درجة استهلاك الغذاء (*FCS*): مؤشر يستخدم حساب تواتر استهلاك مجموعات غذائية مختلفة تستهلكها الأسرة خلال 7 أيام السابقة لمسح استهلاك الغذاء.

مؤشر الالتزام بالحد من الجوع (*HCI*): يقيس التزام الحكومات، ومدى كفاءتها في مكافحة الجوع وسوء التغذية.

الأمن الغذائي في السياق الليبي:

تعاني ليبيا من اختلالات هيكلية عميقة في منظومة الأمن الغذائي، نتيجة لبعض العوامل المتداخلة، أبرزها:

- الاعتماد المرتفع على الواردات الغذائية، حيث "تستورد ليبيا أكثر من 70% من احتياجاتها الغذائية، ما يجعلها شديدة التأثر بتقلبات الأسعار العالمية وسعر الصرف" (*FAO*، *2022*، ص15).
- ضعف الإنتاج الزراعي المحلي بسبب محدودية الموارد المائية، وتدهور البنية التحتية الزراعية، وغياب الاستثمارات طويلة الأجل.
- عدم الاستقرار السياسي والأمني منذ عام 2011، وما نتج عنه من تعطل سلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف النقل والتخزين.
- تشوه نظام الدعم الغذائي، حيث يوجه الدعم بشكل غير كفء، ويستفيد منه غير المستحقين، مع ضعف الرقابة المحاسبية وغياب قواعد بيانات دقيقة" (*WB*، 2023، ص12-13)، وتشير تقارير برنامج الأغذية العالمي (*WFP*) إلى أن" شريحة معتبرة من الأسر الليبية تواجه صعوبات في الوصول المنتظم إلى الغذاء الكافي، خاصة في الأحياء الفقيرة في المدن والمناطق الجنوبية والريفية، نتيجة انخفاض الدخل الحقيقي، وارتفاع الأسعار" (*WFP*، 2023، ص4-5).

الأمن الغذائي من منظور اقتصادي ومحاسبي:

المنظور الاقتصادي: يُنظر إلى الأمن الغذائي كأحد مخرجات السياسات الكلية، خاصة سياسات الدعم، والتجارة، وسعر الصرف. وتشير دراسات تودارو وسميث إلى أن اختلال سياسات الدعم قد يؤدي إلى تشوهات سعرية تقلل من كفاءة تخصيص الموارد، وتُضعف الأمن الغذائي على المدى الطويل (*Todaro & Smith*، 2015، ص 305-313).

أما المنظور المحاسبي- الرقابي: فيرتبط الأمن الغذائي بكفاءة إدارة الإنفاق العام الموجه للغذاء، وشفافية برامج الدعم، وقدرة الدولة على قياس أثر هذه البرامج على مؤشرات الرفاه الغذائي، وأن غياب المساءلة المالية والتتبع لبرامج الدعم يؤدي غالبًا إلى تسرب الموارد دون تحقيق الأهداف الاجتماعية المرجوة.

المحور الرابع- الجانب التطبيقي للدراسة:

صياغة دالة الدراسة:

استنادا إلى النظرية الاقتصادية، وما تم استعراضه من أدبيات ودراسات سابقة ناقشت موضوع البحث، سواء بصورة شاملة عبر تناول أكثر من متغير من متغيرات الاقتصاد الكلي، وقياس الدور الذي أسهم به في (*Cal*) ، أو بشكل جزئي من خلال دراسة أثر أحد متغيرات الاقتصاد الكلي في (*Cal*) ، تم بناء

دالة الدراسة، ومن هذه الدراسات، دراسة: (ديناميكية العلاقة بين ترشيد الدعم والأمن الغذائي في ليبيا): تحليل قياسي من منظور محاسبي واقتصادي للفترة (1970-2024). وذلك وفقا لما يأتي:

$$Cal = f(Sub, gfp, Cip, Exr, Rgdp) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$
$$Cal_i = \alpha_1 Sup_i + \alpha_2 Gfp_i + \alpha_3 Cpi_i + \alpha_4 Exr_i + \alpha_5 Rgdp_i + \varepsilon_i \dots\dots\dots (2)$$

حيث *Cali*: الأمن الغذائي (متوسط السعرات الحرارية للفرد في ليبيا)، *Subi*: ترشيد الدعم (أسعار الحبوب)، *Gfpi*: أسعار الغذاء عالميا، *Cpii*: الرقم القياسي لأسعار المستهلك المحلي، *Exri*: سعر الصرف للدينار الليبي، *Rgdpi*: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ε_i: حد الخطأ.

غير أنه عند إجراء اختبارات التقدير ظهرت للباحثين نتائج التقدير الأولية للنموذج عند إدراج متغيري سعر الصرف الدينار الليبي (*EXR*) والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (*RGDP*) وجود مشكلات قياسية تمثلت في ضعف المعنوية الإحصائية وارتفاع درجة الارتباط الخطي مع بعض المتغيرات التفسيرية الأخرى، خاصة أسعار الغذاء (*GFP*) والرقم القياسي لأسعار المستهلك (*CPI*)، مما أثر على استقرار معاملات النموذج ودقة التقدير. كما لم يسهم إدراجهما في تحسين القدرة التفسيرية للنموذج، بل أدى إلى تراجع جودة النتائج. ويُعزى ذلك إلى انتقال أثرهما بصورة غير مباشرة وعليه، تم استبعادهما بهدف تحسين كفاءة النموذج وتعزيز موثوقية نتائجه. وللتخلص من تلك المشاكل اضطر الباحثين لحذف هذه المتغيرات التفسيرية من دالة الدراسة، وبحذفهما عولجت تلك المشاكل وتم التخلص منها.

اختبارات استقرار السلاسل الزمنية "Unit Root Tests"

لمعرفة خوص السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة والتحقق من درجة استقرارها، وتحديد رتبة تكامل كل سلسلة، تقتضي المنهجية الإحصائية إخضاع السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في النموذج قيد الدراسة لاختبارات الاستقرارية قبل تقدير دالة الدراسة.

وتحقيقا لهذا الغرض تم إجراء اختبار جذر الوحدة لديكي– فولر الموسع (*Augmented Dickey –Fuller*) والمعروف اختصارا بـ "*ADF*" والتي أظهرت نتائجه الواردة في (الجدول1) أن كافة السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة لم تكن مستقرة عند قيمها الأصلية لكنها استقرت بعد أخذ الفروق الأولى لها، مما يحقق شرط تطبيق اختبار جوهانسون للتكامل المشترك "*Johansen Cointegration- Test*".

(الجدول 1): يوضح ملخص لنتائج اختبارات جذر الوحدة "Unit Root Tests"

Variables	*المتغير في صورته الأصلية* (I_0)		*المتغير في الفرق الأول* (I_1)		Order of Integration
	Constant	Constant & Trend	Constant	Constant & Trend	
Augmented Dickey –Fuller (ADF)					
Cal	-4.636243291429 (-2.916565730165)	-1.307385812088 (-3.49529485572451)	-3.585201543869 (-2.9176501474224)	-4.723 (-3.497)	(I_1)
Sub	-2.3941759545314 (-2.91656573065)	-2.383797010547426 (-3.495294855724)	-6.0821873506234 (-2.9176501474224)	-6.0179994259806 (-3.49696013302)	(I_1)
Gfp	1.7574080839263 (-2.91656573016)	-1.82613499740082 (-3.495294855724)	6.416709909271035 - (-2.91877795307)	-6.509589567352 (-3.49869204815)	(I_1)
Cpi	1.6521004998794 (-2.91877795307)	-0.46445826342411 (-3.498692048153)	-4.448996711922 (-2.9187779530)	-5.098755395831 (-3.49869204815)	(I_1)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجة *Eviews.12*

ملاحظة: الأرقام بين الأقواس تمثل القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%

تحديد فترة التباطؤ المثلى "Lag Order Selection Criteria"

لضمان الحصول على أفضل تقدير لنموذج الدراسة، يتحتم تحديد طول أو درجة فترة الإبطاء "P" المثلى للدالة المراد تقديرها، وذلك من خلال الاستعانة باختبار "VAR Lag Order Selection Criteria" وبإجراء هذا الاختبار الظاهرة نتائجه في الجدول (2) تبين أن معظم درجات الإبطاء المثلى التي تحقق أدنى قيمة للمعايير الخمسة "AIC" و"SC" و"HQ" و"FPE" و"LR" في النموذج المراد تقديره، هي الدرجة الثانية، مما يعني أن "P" المثلى تساوي = 2.

جدول (2) يوضح ملخص نتائج اختبار "VAR Lag Order Selection Criteria"

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1034.706277045867	NA	5.76e+12	40.73358	40.88510	40.79148
1	-792.5995174235312	436.7416	8.14e+08	31.86665	32.62423	32.15614
2	-760.7906540811674	52.39107*	4.43e+08	31.24669	32.61033*	31.76778*
3	-743.8641107157236	25.22387	4.41e+08*	31.21036*	33.18006	31.96304
4	-733.5488237213368	13.75372	5.85e+08	31.43329	34.00905	32.41756

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجة *Eviews.12*

تقدير دالة الدراسة:

تقدير العلاقة في المدى الطويل باستخدام اختبار "*Johansen cointegration tests*"

استنادا إلى نتائج اختبار جذر الوحدة التي أسفرت نتائجه عن عدم سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة عند قيمها الأصلية (*I0*)، وتكاملها عند فروقها الأولى (*I1*)، واختبارات تحديد فترة التباطؤ الزمني المثلى التي أوضحت أن الفترة الزمنية الثانية هي فترة التباطؤ الزمني المثلى، وهو ما يتفق مع شرط استخدام اختبار "*Johansen co-integration tests*" للتحقق من مدى وجود علاقة توازنية أو أكثر بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل، وبإجراء هذا الاختبار تم الحصول على النتائج الظاهرة في الجدول (3) التي أظهرت وجود علاقتين توازنيتين بين المتغيرات محل الدراسة؛ وذلك وفقا لإحصائية اختبار الأثر "*Trace Statistic*". كما بينت نتائجه أيضًا وجود علاقة واحدة توازنية بين المتغيرات قيد الدراسة وفق إحصائية اختبار القيمة العظمى للجذور المميزة "*Max-Eigen Value Statistic*". وعليه يمكن الجزم بوجود علاقة توازنية بين المتغير المستقل (*Cali*) والمتغيرات المفسرة له (*ε، Exri، Cpii، Gopi، Subi*).

جدول (3) يوضح ملخص نتائج اختبار ''Johansen Cointegration- Test''

Unretric				
Hypothesized NO.of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	*0.05* Critical Value	Prob**
NONe*	0.46554	62.0216	47.85612715	0.0013
At most 1*	0.27584	30.0696	29.79707334	0.0465
At most 2*	0.162754	13.6096	15.494712876	0.0942
At most 3*	0.08535	4.5501	3.8414654982	0.0329
Trace test indicates 2 cointegrating equation(s) at the 0.05 level * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level ** Mackinnon Haug – Michelis (1999) p-values				
Hypothesized NO.of CE(s)	Eigenvalue	Max- Eigen Statistic	*0.05* Critical Value	Prob**
NONe*	0.46554	31.9520	27.5843377	0.0128
At most 1	*0.*27584	16.4599	21.1316162	0.1991
At most 2	0.16275	9.0595	14.264600	0.2812
At most 3*	0.0853	4.5501	3.8414654	0.0329
Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating equation(s) at the 0.05 level * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجة *Eviews.12*

وبتقدير هذه العلاقة تم الحصول على النتائج الظاهرة في المعادلة (3) التي أشارت نتائجها إلى أن سلوك Cal يتأثر إيجابيا بالتغيرات التي تحدث في المتغير Sup والرقم القياسي لأسعار المستهلك المحلي من جهة، وسلبا بالتغيرات التي تطرأ على Gfp.

$$\sum Cal = 36.519_{4.821} \sum Sub - 49.174_{8023} \sum Gfp + 3.438_{0.864} \sum Cpi \dots\dots..3$$

تقدير العلاقة في الأجل القصير باستخدام "Vector Error Correction Model" ‘‘

جدول (4) يوضح نتائج اختبار ’Vector Error Correction Model‘

		Dependent Variable: D(CAL)
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)		
		Date: 03/10/26 Time: 16:54
		Sample (adjusted): 1974 2024
	Included observations: 51 after adjustments	
D(CAL) = C (1)*(CAL(-1) + 36.5187919248*SUB(-1) - 49.1739627067*GFP (		
-1) + 3.43756967833*CPI(-1) - 2315.9566315) + C(2)*D(CAL(-1)) +		
C(3)*D(CAL(-2)) + C(4)*D(CAL(-3)) + C(5)*D(SUB(-1)) + C(6)*D(SUB)		
-2)) + C(7)*D(SUB(-3)) + C(8)*D(GFP(-1)) + C(9)*D(GFP(-2)) + C(10)		
*D(GFP(-3)) + C(11)*D(CPI(-1)) + C(12)*D(CPI(-2)) + C(13)*D(CPI(-3))		
		+ C(14)

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	
0.0136861982290653	-2.588840691146042	0.03383144101256315	-0.08758421113343052	C(1)
0.03154541810489724	2.234908413709114	0.1548465067054289	0.3460677606694278	C(2)
0.1121478158346698	1.627361302177868	0.1687616533605031	0.2746361839704383	C(3)
0.1425143819613155	-1.498396186880405	0.152417977006624	-0.2283825155587507	C(4)
0.04125156809945257	2.114722840796516	0.9067726427656449	1.917572819065928	C(5)
0.0993038371860776	1.690695252259494	0.7129400898917504	1.20536442512544	C(6)
0.09717258676243116	1.701853357957397	0.5186717656343566	0.8827032860225219	C(7)
0.04698641331775996	-2.055036630920032	1.424799292350459	-2.928014737489133	C(8)
0.1258391902431054	-1.566098893028436	1.115080333452111	-1.74632607585713	C(9)
0.1933725403247893	-1.324767264280112	0.8519737364449588	-1.128666916068693	C(10)
0.4905392786224268	-0.6963856459246755	0.717282118767709	-0.4995049715882708	C(11)
0.7320390399519	0.3450119505207926	0.9404896225613436	0.3244801591244532	C(12)
0.7579643982133595	-0.3104453295122914	0.7307827795140016	-0.2268681007881324	C(13)
0.04279885994726595	2.097934021631183	7.034454822135765	14.75782209498616	C(14)
16.94117647058823	Mean dependent var		0.5425276748221386	R-squared
39.9711955111207	S.D. dependent var		0.3817941551650522	Adjusted R-squared
9.961373324418764	Akaike info criterion		31.42777905595326	S.E. of regression
10.49167840006858	z criterion Schwar		36545.09596642313	Sum squared resid
10.16401857847689	Hannan-Quinn criter.		-240.0150197726785	Log likelihood
2.088666931135613	Durbin-Watson stat		3.375323802898008	F-statistic
0.001806249064980216				Prob(F-statistic)

المصدر من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجة *Eviews.12*

من خلال الجدول (4) يمكن استنتاج ما يأتي:

- أن معامل تصحيح الخطأ ذات إشارة سالبة ومعنوية عند 1% وبذلك تحقق فيه الشرطين (اللازم والكافي) مما يؤكد على وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات التفسيرية المتمثلة في (*Exri، Cpii، Gfpi، Subi*) والمتغير التابع (*Cali*)، حيث يتضح من القيمة التقديرية لمعامل تصحيح الخطأ أي أن سرعة التعديل حوالي 8.7% من الاختلالات القصيرة الأجل في النمو الاقتصادي في المدة الماضية *(t-1)* بالإمكان تصحيحها في المدة الحالية *(t)*، لغرض إعادة التوازن في الأجل الطويل في حالة حدوث إي تغير في المتغيرات التفسيرية.
- يؤثر متغير *(Sub)* بفترة تأخير سنة واحدة بصورة إيجابية في *(Cal)* للسنة الحالية، مما يعني إن الزيادة في حجم *(Sub)* للعام الماضي بوحدة واحدة، سيترتب عنها زيادة في *(Cal)* للعام الحالي بنحو *1.92* وحدة تقريبا، وهذا يشير إلى ان الزيادة في الدعم الموجه للأسر تؤدي إلى تعزيز القدرة الشرائية والاستهلاك مما يرفع قيمة متوسط (*Cal*) في العام الحالي.
- أن متغير *(Gfp)* بفترة تأخير سنة واحدة، يؤثر بشكل عكسي في *(Cal)* للعام الحالي، مما يشير إلى أن الزيادة في *(Gfp)* بوحدة واحدة التي حصلت في العام الماضي، ستؤدي إلى تراجع في *(Cal)* للعام الحالي بنحو 2.93 وحدة، وربما يرجع ذلك إلى أن زيادة الانفاق الحكومي أو نفقات القطاع العام على مشاريع معينة قد ترفع الضغوط المالية أو تقلل من كفاءة الاقتصادية مما يؤثر سلبا على *(Cal)* متوسط سعرات الحرارية للفرد.
- يؤثر الرقم القياسي لأسعار المستهلك المحلي *(Cpi)* عكسيا في *(Cal)*، لكن هذا التأثير غير مهم من الناحية الإحصائية، الأمر الذي يعني أن حجم وإشارة المعلمة غير ذات معنى في الأجل القصير وأنها لا تختلف عن الصفر. وربما يعزو ذلك إلى أن التغيرات في التضخم في الأجل القصير لا تؤثر بشكل واضح على *(Cal)* مقارنة بالمتغيرات الأخرى مثل الدعم والإنفاق الحكومي.

تشخيص المشاكل القياسية للدالة المقدرة في الأجل القصير:

استكمالا لخطوات التحليل ودراسة علاقات التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، هناك عدة اختبارات مهمة يتحتم إجراؤها للتأكد من أن النموذج مستوفٍ لعدد من المعايير القياسية الخاصة بحد الخطأ وخالٍ من مشاكل القياس، ومن ثم التأكد من سلامة التقدير وخلوه من مشاكل البواقي، ومن أبرز هذه الاختبارات:

اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي *''Autocorrelation"* عبر اختبار *"Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test"*، اختبار عدم ثبات التباين *"Heteroskedasticity Test"* من خلال اختبار *"Breusch-Pagan-Godfrey"* واختبار التوزيع الطبيعي *''Normal distribution test"* من خلال اختبار إحصائية *"Jarque –Bera''*. وبإجراء كافة الاختبارات آنفة الذكر، الظاهر نتائجها في الجدول 5 تبين أن النموذج خالٍ من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي وعدم ثبات التباين لبواقي التقدير، إلا أنه يعاني من مشكلة التوزيع الطبيعي، أي أن البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي، مما يفيد بأن النموذج المقدر في الأجل القصير غير مستوفٍ لكافة المعايير الإحصائية الخاصة بحد الخطأ. وبالتالي لا يمكن التعويل على نتائج التقدير في الأجل القصير، غير أن هذا لا ينقص من أهمية أن التقدير في الأجل الطويل، مما يعني أنه يمكن التعويل على نتائج التقدير في الأجل الطويل فقط.

جدول (5) يوضح ملخص لنتائج اختبارات تشخيص البواقي للنموذج المقدر في الأجل القصير

Residual Diagnostic Tests	Obs.R Square	Prob.	Result
Breusch-Godfrey Serial Correlation: LM	*4*1.540	*0.4629*	No
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan- Godfrey	10.10376	8611*0.*	No
Normality Test	*Jarque-Bera*	0.002140	No

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجة *Eviews.12*

اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج "Cusum, Cusum Of Squares Test"

يفسر اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج "*Cusum*" سلوك المجموع التراكمي للبواقي، وتظهر نتيجة هذا الاختبار في شكل منحنى لأخطاء النموذج المقدر داخل مجال حدود الثقة 5%، وينص الفرض (*H0*) على أن معاملات النموذج المقدر غير مستقر، مقابل الفرض (*H1*) القاضي باستقرار معاملات النموذج، ولذلك يمكن تقدير معاملات ثابتة للنموذج على طوال المدة الزمنية قيد الدراسة من دون الحاجة إلى تقسيمها إلى فترات قليلة. ويوضح "الشكل 1" نتيجة الاختبار، والتي أظهرت بأن منحنى الأخطاء للنموذج المقدر يتحرك داخل مجال حدود فترة الثقة.

الشكل (1) يوضح نتيجة اختبار *(CUSUM)* لاستقرار النموذج المقدر.

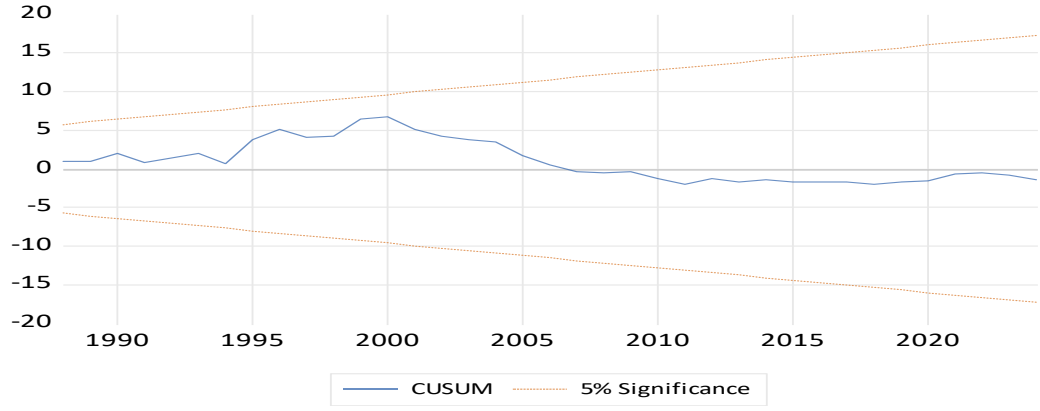

المصدر: مخرجات برمجة Eviews.12

خلص البحث إلى جملة من النتائج والتوصيات التي يمكن بيان أبرزها على النحو الآتي:

النتائج:

- أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية *Johansen* وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع (*Cal*) والمتغيرات التفسيرية (*Sub*، *Gfp*، *Cpi*)، وبينت نتائج اختبار الأثر (*Trace*) وجود علاقتي تكامل مشترك عند مستوى معنوية 5%، بينما أشار اختبار القيمة العظمى (*Max-Eigen*) إلى وجود علاقة واحدة وبالاعتماد على اختبار (*Trace*) مما يؤكد وجود ارتباط توازني مستقر بين المتغيرات في الأجل الطويل.
- كما أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ (*VECM*) أن معامل تصحيح الخطأ جاء بقيمة (- 0.0876) سالبًا، ومعنويًا إحصائيًا (*Prob~0.013*)، عند مستوى 1%، وهو ما يحقق شرط الاستقرار (اللازم والكافي)، ويؤكد وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل. وتشير القيمة التقديرية للمعامل إلى أن حوالي 8.7% من الاختلالات قصيرة الأجل في (*Cal*) يتم تصحيحها خلال كل فترة زمنية، مما يعكس وجود آلية تصحيح تدريجية نحو التوازن، وإن كانت بسرعة تعديل منخفضة نسبيًا.
- وتبين أن متغير (*Sub*) يؤثر إيجابيًا في (*Cal*) بفترة إبطاء سنة واحدة، حيث تؤدي زيادة وحدة واحدة في الدعم للعام السابق إلى زيادة (*Cal*) في العام الحالي بنحو 1.92 وحدة، وهو ما يعكس الدور الفعال للدعم في تعزيز الموارد الاقتصادية وتحفيز الاستخدامات، بما يدعم النشاط الاقتصادي.
- في المقابل، أظهر متغير (*Gfp*) تأثيرًا سلبيًا على (*Cal*) بفترة تأخير سنة واحدة، حيث تؤدي زيادة وحدة واحدة في الإنفاق الحكومي إلى انخفاض (*Cal*) بنحو 2.93 وحدة، مما يشير إلى احتمال ضعف كفاءة توجيه الإنفاق العام أو عدم توافقه مع الاستخدامات الإنتاجية، وهو ما ينعكس سلبًا على كفاءة تخصيص الموارد.
- أما بالنسبة للرقم القياسي لأسعار المستهلك المحلي (*Cpi*)، فقد تبين أن تأثيره سلبي لكنه غير معنوي إحصائيًا في الأجل القصير، مما يدل على أن التغيرات السعرية قصيرة الأجل لا تؤثر بشكل جوهري على (*Cal*)، وأن أثرها على الموارد والاستخدامات محدود في الأجل القصير.
- وأظهرت اختبارات تشخيص النموذج أن البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي، في حين خلت من مشكلتي الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين، مما يشير إلى أن النموذج مقبول جزئيًا من الناحية القياسية، وأن نتائجه في الأجل الطويل أكثر موثوقية وقابلية للاعتماد ف ي تفسير العلاقة بين الموارد والاستخدامات الاقتصادية.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي خلصت إليه الدراسة يمكن تقديم بعض المقترحات:

- العمل على الاحتفاظ بالدعم لستة سلع أساسية (دقيق، السكر، الأرز، الحليب، طماطم، زيت) مع تطبيق آليات ترشيد صارمة، تقدم للأسر الليبية للحفاظ لأمن الغذائي عبر قنوات حكومية لتخفيف أثـر التضخم وفـق سياسات مـدروسة أسوةً بتجـارب دول العالـم (الهند، الجزائر، أيران، مصر)، ويكون الدعم جزئي بالأسعار لضمان عدم تحميل الدولة تكلفة كاملة.
- اعتماد منظومة تموينية دقيقة بالرقم الوطني، تحت رقابة محاسبية شفافة، من خلال بطاقات اليكترونية أو كوبونات محددة بالكميات المدعومة، ومنع تداول هذه السلع فالأسواق منعا لتهريب، لضمان وصول الدعم للمستحقين.
- ربط الدعم بميزانية محددة سنويا، واستخدام مزيج من الدعم النقدي والسلعي لضمان مرونة التوزيع وتفادي للهدر والفساد. إنشاء صندوق سيادي للموازنة ومخزون استراتيجي لمواجهة تقلبات الأسعار العالمية.
- وضع سقف زمني لتأكد من فاعلية الدعم وتعديل السياسات وفقا لتغيير الأسعار والتضخم واحتياجات السكان
- كذلك الاهتمام بالدعم الزراعي وإعادة النظر فيه وفقا لدراسات ليبية سابقة وإلحاقاً لدراستنا الحالية، بضرورة دعم المنتجين الزراعيين للحفاظ على الأمن الغذائي المستدام وفق آلية شديدة الرقابة لضمان وصولها الي فئات المستهدفة.

المراجع:

أيمان قابة، الطيب الوافي، الوردي المشير (2024)، دراسة قياسية لدور السياسات الاقتصادية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 1992-2021، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الاعمال، المجلد7، العدد2، ص191-210، *ASJPK*.

أيوب الفارسي، مجدي الورشفاني (2019)، الإنفاق العام وأثره على الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الليبي دراسة قياسية للفترة 2014-1970، المجلة الامريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية.

بوالعباس مختار (2024)، محددات الأمن الغذائي في دول شمال افريقيا دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000-2023، مجلة دفاتر اقتصادية، الجزائر المجلد 15، العدد 2، 2024.

حنان علي العباسي (2026)، أثر الصدمات الاقتصادية والمناخية والمؤسسية على الأمن الغذائي ليبيا تحليل قياسي باستخدام نموذج *SVAR*، 1990-2022، مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 4، العدد 7، 2026.

خيرية عبدالحميد سحيب، حسنية محمد عبدالله (2025)، دراسة اقتصادية لتداعيات الأزمة العالمية على الأمن الغذائي من قمح في ليبيا خلال الفترة 2010-2022، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية المرقب، مجلد 9، العدد 18.

سامر محمد فخري، زهير حامد تركي، هدي رعد (2021)، قياس وتحليل مشكلة الأمن الغذائي في العراق للمدة 1990-2018، مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد3، العدد 1، ص 152-172، 2025.

سناء الصادق (2024). دراسة تحليلية للبعد الاقتصادي والاستراتيجي للأمن الغذائي لبعض المحصولات البقولية في مصر، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، 15، (6). 159-168. 1288. 286782. 2024. *Jaess*// 21608. 10.

صقر الجيبانى، وائل جبريل، عبد العزيز صداقة (2021): أثر مؤشرات الحوكمة الرشيدة على الانفاق العام في ليبيا دراسة اقتصادية قياسية للفترة 1996-2018، أعمال المؤتمر العلمي الدولي المغاربي الأول لمستجدات التنمية المستدامة، جامعه الزاوية، ليبيا.

عباس فاضل الساعدي (2014): الأمن الغذائي في العراق: الواقع والطموحات، مجلة كلية الآداب جامعة بغداد، العدد 110، ص 317-359.

عبدالحكيم حجاج (2021)، اشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر: قراءة في المؤشرات العالمية للأمن الغذائي، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 10، العدد 1، ص 65-82.

عزيز رفيدة، ولـواج منير (2025)، دراسة عـن محددات الـدعم الحكومي في الجـزائر- دراسة تحليلية قياسية باستخدام منهج الانحدار الذاتي لفترات الأبطاء الموزع (*ARDL*) خلال الفترة 1993-2022، مجلة المقريزي لدراسات الاقتصادية والمالية، ص 277-298، مجلد 9، العدد 1، 2025.

كريمة أحمد زكي، وهاشم زكي (2024): دراسة اقتصادية لإمكانية ترشيد الدعم الغذائي في مصر، مجلة التقدم في البحوث الزراعية المتطورة، مجلد 29، العدد 4، ص 56-71، 2024.

كمال بن عون، الوردي خدومة (2022): دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في ترشيد النفقات العامة دراسة حالة مجلس المحاسبة الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 22، العدد 1، ص1375-1403، 2022.

لمياء عبدالرحمن عطا الله (2020): دراسة ترشيد الدعم وأثره على الموازنة العامة لدولة مصر خلال الفترة 1989-2019، المجلة العلمية للدراسات

والبحوث المالية والتجارية، جامعة دمياط، المجلد 1، العدد 1، ص 197-236 ، 2020.

مختار بن زايد بلقاسم (2024)، دراسة اقتصادية تحليلية للأمن الغذائي من محصول القمح في الجزائر، مجلة دفاتر اقتصادية 15 (2) DOI :10.36530/1661-015- 002-358.026-371.

مصطفي بن أمينة (2023)، دراسة عن حماية القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري بين الاقتصاد والقانون. مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 7، العدد 2، صفحات 193-180، 2023/11/30.

ناصر معيقل (2025): آليات ترشيد دعم السلع الأساسية وأثرها على تعزيز استدامة منظومة الأمن الغذائي، تقرير فني، وزارة الاقتصاد والتجارة، طرابلس ليبيا.

هاني محمد السيد علي (2024). أثر السياسات الحكومية في ترشيد الدعم على الموازنة العامة دراسة تطبيقية على مصر، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 23، يوليو 2024.

هبة هاشم (2025)، أثر السياسات النقدية على الاستقرار سلاسل الإمداد الغذائي، المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعه القاهرة، المجلد 26، العدد 1، ص 45-82.

وردة الطاهر (2025)، تحديات السياسة المالية وإصلاحات منظومة الدعم السلعي في الاقتصاد الليبي في ظل الأزمات الهيكلية للمدة (2015-2023)، مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد 11، العدد 2، ص15-38.

المراجع الأجنبية

Bathla, S., Bhattacharya, P., & D'Souza, A. (2015). India's National Food Security Act 2013: Food Distribution through Revamped Public Distribution System or Food Stamps and Cash Transfers?. *Agricultural Economics Research Review*, 28(1), 21-36. https://doi.org/10.5958/0974-0279.2015.00003.8

Hosseini, S. S., Mohammadi-Nasr Abadi, F., & Ferdosi, R. (2021). Determining socio-economic factors associated with household food security in rural and urban areas in Khuzestan province. Iranian Journal of Economic Research, 26(86), 145–180. https://doi.org/10.22054/ijer.2020.46842.794

Friedman, M. (1957). *A Theory of the Consumption Function*. Princeton University Press.

Keynes, J. M. (1936). The General Theory of Employment, Interest, and Money. Palgrave Macmillan.

Musgrave, R. A. (1959). The Theory of Public Finance: A Study in Public Economy. McGraw-Hill.

Pigou, A. C. (1920). *The Economics of Welfare*. Macmillan and Co.

Timmer, C. P. (2010). *Food Security and Scarcity: Why Agriculture Matters*. University of Pennsylvania Press.

Todaro, M. P., & Smith, S. C. (2014). *Economic Development* (12th ed.). Pearson.

التقارير والمنشورات:

منشورات منظمة الأغذية والزراعة (*FAO*)، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، 2025.

برنامج الاغذية العالمي 2023.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة 2019.

تقارير ومنشورات صندوق النقد الدولي 2024 والبنك الدولي 2022-2025.

منشورات مصرف ليبيا المركزي.

مركز التوثيق والمعلومات والإحصاء 2025.

تقارير ديوان المحاسبة لليبيا.